لانك قد علمت فيما سبق وجود هذا المبدأ بالدليل القائم عليه
فيجوز الانتهاء اليه على انه يجوز الانتهاء الى قدرة الله تعالى
وارادته كما في سائر الموجودات الممكنة فح لا يلزم ايجاد امور
غير متناهية عند الايجاد شيئاً ولا التسلسل ايضاً ولزوم الجبر
على تقدير او التسلسل على تقدير آخر كما عرفته انفا فبحث آخر
لا يتصور وروده من جانب المحتبي ههنا قول الشارح كل
ممكن المراد به هو الممكن الخاص سواء كان جوهرا او عرضا و
بسيطا او مركبا والمراد من التوقف هو التوقف الخارجي
الذاتي لا الشرعي ولا العادي ولا الذهني ظاهره يقتضي كون
سبب الاحتياج الى العلة هو الامكان لان تعليق الحكم بالمشتق يدل
على علية المأخذ له وهو مذهب الفلاسفة وقد عرفت ما فيه من
ان السبب لو كان هو الامكان لكان الممكن المعدوم محتاجاً الى العلة
لاجل عدمه كما ان الممكن الموجود محتاج اليها لاجل وجوده وايضاً
يرد عليه النقض بصفات الله تعالى فانها ممكنة في نفسها ومع هذا
قديمة صادرة عنه تعالى بطريق الايجاب لا بالايجاد فانه اخراج
الشئ من العدم الى الوجود الملهم الان يقال الاصل المذكور اكثري
يعدل عنه تارة بمعونة المقام والقرينة وهي قائمة ههنا لا يقال
هذا انما يبتني على مذهب من قال ان السبب هو الامكان بشرط الحدوث
او على مذهب من قال ان السبب هو مجموع الامكان والحدوث فالمراد
هو الممكن الحادث فلا يرد شئ من الاعتراضين من المذكورين لانا
نقول العالم لا يدل على الخاص باحد الالات الثلث وكلام المص
عام من كل منها فلا يدل على شئ منها حتى مرادنا به ويندفع ايضاً
ما يمكن ان يقال ان المراد بالممكن ههنا هو الممكن المفارق عن ذلك
الموجود ويمكن ان يقال في الجواب عن النقض المذكور ان المراد بالايجاد
بالايجاد ههنا جعل الشئ متصفاً بالوجود سواء كان بالايجاب

او بالاختيار

او بالاختيار وان المراد بالممكن ههنا ما لا يلزم من فرض وقوعه
ولا من عدمه محال وصفاته تعالى ليست بممكنة بهذا المعنى لانها يلزم
من فرض عدمها محال والحق ان من قال بامكان الصفات الحقيقة
القديمة فلا يقول بان علة الحاجة هي الحدوث ولا بانها هي مجموع
الامكان والحدوث ولا بانها هي الامكان بشرط الحدوث وانما تصور
ذلك ممن قال بانها واجبة لذواتها وفيه ما فيه وانت خبير بانه يدفع
النقض بهذين الجوابين دال على ان السبب هو الامكان فهو ناف للجواب
الاول وان الجواب الثالث انما يبتني على كون الممكن ذا قسمين بهذا
الاعتبار او على ان المعنى المذكور من لوازم كون الشئ ممكناً فان اريد
الاول فيقال ان المذكور في الكلام عام فكيف يدل على هذا القسم
الخاص فلا يصح ارادته بالممكن المذكور وان اريد الثاني يلزم ان يكون
كل من صفاته تعالى واجبة لذاتها وفيه ابحاث اخر لا يليق ايرادها في هذا
المقام فالاولى ان يقول كل حادث فلا بد ان يتوقف وجوده على موجد
لانه يفيد ان سبب الاحتياج الى العلة هو الحدوث كما هو مذهب جمهور
المتكلمين ومنه يعلم انه هو الاولى ايضاً من ان يقول كل ممكن حادث
فلا بد ان يتوقف وجوده على موجد فان قيل ان ذلك يدل على وجود
الشئ بعد كونه الشئ بعد كونه حادثا وهو محال قلنا اولا ان هذا
مبني على ان صدق عنوان الموضوع على ذات الموضوع بالامكان
فح لا يدل على ذلك وهو ظاهر وثانياً ان صدق العنوان على ذات
الموضوع بالفعل اذا بني الكلام عليه لا يدل على ذلك اذ الاضافة
ح في وجوده تكون للعهد والاشارة الى الحدوث السابق لدال
عليه اسم الفاعل المذكور اولاً قول الشارح والا يكون واجباً
بالذات لا يخفى عليه ان هذا في الحقيقة نفي الامتناع انفكاك
التوقف وهو اعم من وجوب انفكاكه ومن امكان انفكاكه
فعلى الاول يكون واجباً بالذات واما على الثاني فلا لانه امكان

Copyright Imam Sadiq University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)